قياس وتحليل العلاقة بين بعض السياسات الاقتصادية وظاهرة الفقر في العراق(*)

الباحث: هيثم يوسف جليل الطائي
جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
haithamyousifaltaie@gmail.com

أ.د. حنان عبدالخضر هاشم الموسوي
جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
hanana.almousay@uokufa.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.1.18

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٠/١٦ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١٠/٢٠ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٧/٣٠

المستخلص

إن الهدف الرئيسي للبحث هو التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وظاهرة الفقر، فضلاً عن قياس وتحليل العلاقة على مستوى الاقتصاد العراقي بين السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية، التجارية) وبين ظاهرة الفقر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) باستعمال نموذج (ARDL)، وبموجب نتائج واستنتاجات البحث، وقد كانت هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة المالية والنقدية والتجارية وبين الفقر في العراق، وضمن إطار هذه العلاقة تم التوصل إلى أن السياسة المالية هي الأكثر فاعلية من بين السياسات الاقتصادية الكلية، وإن تأثيره عكسي في معدلات الفقر، إذ وجد انه عند زيادة النفقات العامة بنسبة معينة سيؤدي ذلك لانخفاض معدلات الفقر بحوالي (27%) من تلك النسبة. وذات الشيء فيما يخص الايرادات العامة، إذ أنه بزيادتها بفعل الزيادة المتحققة في الايرادات النفطية، فإن ذلك يعني توفر الضمان للتخصيصات الانفاقية، ومن ثم حصول انخفاض في مستويات الفقر، والعكس صحيح.

وتم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية وبين الفقر في العراق، إلا انها تعد منخفضة الفاعلية في التأثير بمعدلات الفقر في العراق بسبب انخفاض المرونة، فعند زيادة التضخم بنسبة معينة سيؤدي لزيادة معدلات الفقر بنسبة (3%) من تلك النسبة؛ وهذا الأمر يعود لتعدد مصادر الدخل لدى فئة محدودي الدخل (موظفي القطاع العام) بين القطاع العام والخاص، فضلاً عن ذلك فإن العاملين في القطاع الخاص هم الفئة الأكثر تكييفاً لتلقي صدمات التضخم بسبب اعتمادهم على الدورة عند حصول أي اختلال في معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، الانكشاف الاقتصادي، معامل جيني، العراق.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (١) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣١٣-٣٢٦

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

Measuring and analyzing the relationship between some economic policies and the phenomenon of poverty in Iraq(*)

Researcher: Haitham Yousif Jalil Al-Taie
University of Kufa
Administration and Economy College of
haithamyousifaltaie@gmail.com

Prof. Dr. Hanan Abdulkhidhr AL.musawy
University of Kufa
College of Administration and Economy
hanana.almousay@uokufa.edu.iq

Abstract

The main objective of the research is to identify the nature of the relationship between macroeconomic policies and the phenomenon of poverty، as well as to measure and analyze the relationship at the level of the Iraqi economy between macroeconomic policies (financial, monetary, commercial) and the phenomenon of poverty for the period (1990-2019) using the ARDL model. And according to the results and conclusions of the research، and there was a long-term equilibrium relationship between fiscal، monetary and trade policy and poverty in Iraq، and within the framework of this relationship، it was concluded that fiscal policy is the most effective among macroeconomic policies, and that it has an adverse effect on poverty rates. It was found that when public expenditures are increased by a certain percentage, this will lead to a decrease in poverty rates by about (27%) of that percentage. The same thing with regard to public revenues, as by increasing them due to the increase in oil revenues، this means the availability of security for spending allocations، and then a decrease in poverty levels، and vice versa.

It was concluded that there is a direct relationship between monetary policy and poverty in Iraq، but it is considered low effective in influencing poverty rates in Iraq due to low flexibility. When inflation increases by a certain percentage, it will lead to an increase in poverty rates by (3%) of that percentage; this is due to the multiplicity of sources of income for the low-income category (public sector employees) between the public and private sectors. In addition، workers in the private sector are the group most adapted to receive inflation shocks because of their dependence on dollarization when there is any imbalance in inflation rates.

Key words: Fiscal Policy, Monetary Policy, Economic Exposure, Gini Coefficient, Iraq.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

المقدمة:

يُعد الفقر إحدى الظواهر التي ترتبط بالنظام الاقتصادي والسياسي الذي تسود فيه مشاكل متفاقمة، وقد أحتلت هذه الظاهرة أهمية واسعة في أدبيات التنمية الاقتصادية، كونها ذات مساس بالمستوى المعاشي للفرد والمجتمع، الذي من المفترض ان يحيا حياة حرة وكريمة في ظل الغاية الاساسية التي تسعى الى تحقيقها العملية التنموية بمختلف أشكالها الحديثة والمتطورة، التي أبرز تجلياتها تتمثل ب(التنمية البشرية لمستدامة) التي من بين أهدافها الأساسية القضاء على الفقر عن طريق التخفيف من حدته تدريجياً، ويكون ذلك وفق أساليب ومعايير محددة تطبق وتقاس على مستوى مختلف شعوب العالم، بما فيها الدول النامية ومنها العراق، ومن هنا سعت الحكومات في مختلف دول العالم إلى تطويع سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق الهدف المنشود في القضاء على الفقر من خلال أدواتها الاساسية التي تستخدمها تلك السياسات كل على حدة أو مجتمعة مع بعضها البعض و وفق ما يتفق مع الظرف الاقتصادي السائد. إن الأداء العام للسياسات الاقتصادية الكلية لكي يحقق مهمته في القضاء على الفقر، لابد ان يحقق نجاحات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتوزيع الدخل بشكل عادل مع معدلات نمو مرتفعة، لان النمو الاقتصادي يعمل على زيادة الطلب على العمل مما يؤدي الى خلق فرص عمل للعاطلين عنه، ومن ثم يمتص جزءاً كبيراً من معدلات البطالة، وكذلك يؤدي الى رفع الاجور التي تعمل على تخفيض معدلات التفاوت في الدخول بين الأفراد هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن النمو المرتفع يعمل على زيادة الانتاجية لدى الأفراد، وتبعاً لذلك ترتفع الارباح المتحققة التي تزيد من التراكم الرأسمالي، الذي بدوره يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذ يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع الى تضييق فجوة الفقر ومن ثم الحد من تلك الظاهرة. وبالمحصلة النهائية فأن هدف السياسات الاقتصادية الكلية يصب حول رفع معدلات النمو الاقتصادي للوصول الى التنمية البشرية المستدامة التي تستهدف القضاء على (ظاهرة الفقر).

مشكلة البحث:

تتمحور المشكلة الأساسية للبحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تمارس السياسة المالية والنقدية والتجارية دورها في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر في العراق؟ في ظل ما يعانيه من ظروف وازمات سياسية واقتصادية غير مواتية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين مفادهما: إن سياسات الاقتصاد الكلي ممثلة ب(السياستين المالية والنقدية، والسياسة التجارية) وعبر ادوات كل منها في العراق لم تنجح وبما يكفي في القضاء على الفقر خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٩).

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية وكالآتي:

١. وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة والفقر.
٢. وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والفقر.
٣. وجود علاقة طردية بين التضخم والفقر.
٤. وجود علاقة طردية بين الانكشاف الاقتصادي والفقر.

أهداف البحث:

على مستوى الاقتصاد العراقي تتمثل الأهداف الأساسية للبحث بالآتي:

١. التعرف على طبيعة العلاقة النظرية بين السياسات الاقتصادية الكلية وظاهرة الفقر.
٢. قياس وتحليل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في الفقر في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩).

أهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث من خلال التطلعات الآتية:

١. كون متغير البحث (الفقر) يمثل صلب مشكلات التنمية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ودراسة هذا المتغير (الفقر) قد يسهم في معرفة أسباب إخفاقات التنمية الاقتصادية في العراق.
٢. إظهار أي السياسات الاقتصادية الكلية أكثر فاعلية من غيرها في التخفيف من حدة الفقر في العراق، وهذا الامر يعطي لمتخذي القرار رؤية واقعية عن دور كل سياسة اقتصادية كلية في التخفيف من معدلات الفقر في العراق، ومن ثم امكانية تبني السياسة الأكثر فاعلية تجنباً لهدر الموارد المالية والمعتمدة بشكلٍ رئيس على إيرادات المورد الناضب (النفط).

عينة ومدة البحث:

١. عينة البحث:

تم اختيار الاقتصاد العراقي عينة للبحث، كونه عانى من ظاهرة الفقر، الى جانب ضعف اداء سياسته الاقتصادية العامة في مواجهة هذه الظاهرة لأسباب وعوامل عدة.

٢. مدة البحث:

انطلاقاً من ضرورة اختيار مدة مناسبة تغطي جوانب البحث كاملة يمكن من خلالها دراسة أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في العراق، فقد حددت مدة الدراسة بالمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩).

حدود البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة:

١. الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية والتجارية.
٢. الثاني: الاطار النظري لظاهرة الفقر.
٣. الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتجارية وبين معامل جين.

المحورالأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية والتجارية:

أولا: مفهوم السياسة المالية (Financial Policy):

تمارس السياسة المالية (Financial Policy) دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي فهي تمثل التغييرات التي تجريها السلطة الحكومية على الموازنة الوطنية للتأثير على النشاط الاقتصادي للدولة، وقد تجلى ذلك عندما قام الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الامريكية (١٩٣٣-١٩٤٥) فرانكلين روزفلت بوضع السياسات المالية في الولايات المتحدة في موضع التطبيق والأهمية من خلال ما يعرف بالصفقة الجديدة، وهي استخدام النفقات العامة والايرادات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الانتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي[١].

وتعرف أيضاً على أنها استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الانفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الاجمالي، الادخار، الاستثمار، العمالة، وذلك من أجل تجنب الاثار غير المرغوبة وتحقيق الاثار المرغوب بها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية [٢].

ثانياً: أدوات السياسة المالية Financial Policy Tools:

تقوم السياسة المالية باستخدام مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها المنشودة، وتمثل تلك الوسائل محور مهم لنجاحها، ويمكن توضيحها من خلال الآتي:

١. الضرائب Taxe:

وتقسم الضرائب على نوعين: الضرائب غير المباشرة وتتمثل بالضرائب التي تفرضها الحكومة المنتج أو المستورد ويتحمل عبئها المستهلك عن طريق زيادة الاسعار، مثل: ضرائب الانتاج والمبيعات والتجارة الخارجية. والنوع الثاني من الضرائب هو الضرائب المباشرة التي تفرض مباشرة على عوائد عوامل الانتاج مثل: الضرائب على الدخول والأرباح والفوائد والعقارات، وتعد الضرائب من أدوات السياسة المالية التي تهدف الى تقليل أو زيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد، فمثلاً ان زيادة معدلات الضرائب يؤدي الى انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد والعكس صحيح[٣].

٢. الإنفاق الحكومي Government Spending:

ويعرف على أنه مبلغ من المال يدفع من قبل السلطات الحكومية أو أحد الاشخاص التابعين لها لتحقيق أهداف وغايات عامة[٤]، وإن الانفاق بشقيه الرأسمالي والجاري، إذ يؤثر على الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يؤثر على حجم الطلب الكلي[٥].

٣. الدين العام Public Debt:

تُعد سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث معدلات نموه، وحجمه، وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي. أما إذا كانت الميزانية العامة تحقق فائضاً، فإن حجم هذا الفائض ومعدلات نموه وكيفية إستغلاله يمكن ان يؤثر أيضاً بأشكال مختلفة على الاقتصاد الوطني[٦].

أولاً: مفهوم السياسة النقدية Monetary Policy:

تمثل السياسة النقدية (Monetary Policy) أحد أركان السياسات الاقتصادية الكلية، التي تصبو من خلالها الى تحقيق أهداف وغايات منها الاستقرار الاقتصادي ومكافحة ظاهرة البطالة والحد من الجرائم الاقتصادية والحد من ظاهرة غسيل الاموال وغيرها من الأهداف التي تخدم النشاط الاقتصادي للدولة. وقد عرفها مجموعة من الاقتصاديين على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير والقواعد التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد[٧].

كما تعرف أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والأدوات التي تقوم بها السلطات النقدية بتنفيذها في ادارة النظام النقدي للتحكم في عمليات عرض النقود، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مرتبطة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار[٨].

ثانياً: أدوات السياسة النقدية Monetary policy tools:

تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الوسائل الكمية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وعلى حجم الائتمان بشكل خاص لتحقيق الأهداف المنشودة منها، والتي تتلاءم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وستنطرق اليها بأختصار من خلال النقاط الآتي:

١. **سعر إعادة الخصم discount rate-Re:** ويسمى أيضاً نافذة الخصم، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة الى المصارف التجارية، وتعد هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية، ويستخدمها البنك المركزي لمواجهة الأزمات الأزمات الأقتصادية التي تحل على النشاط الأقتصادي، فهو يقوم برفع تلك النسبة في أوقات التضخم مما يؤدي الى تقليل رغبة المصارف التجارية في الاقتراض من البنك المركزي وبالآتي انخفاض احتياطياتها النقدية ومن ثم انخفاض قدرتها على خلق النقود وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض عرض النقد، وانخفاض عرض النقد سيؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار والدخل اي انخفاض الطلب الكلي، وهو ما يؤدي الى التقليل أو الخروج من حالة التضخم. والعكس صحيح في حالة الانكماش أو الكساد[٩]. وبذلك تمتد تأثيرات سعر إعادة الخصم الى المستوى العام للأسعار الامر الذي يؤثر على مستويات الاستهلاك والمعيشة.

٢. **نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي Legal Reserve Ratio:** يفرض القانون على المصارف المرخصة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي لمواجهة الحالات الطارئة في الطلب على الودائع من جانب العملاء ويطلق على هذه النسبة (نسبة الاحتياطي الإلزامي)، ومن صلاحية البنك المركزي أنه يستطيع أن يغير من حجم الائتمان عرض النقد بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وبالآتي اذا اراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، ومن ثم تستطيع البنوك التجارية خلق ودائع الائتمان بأضعاف قيمة النقود المتوافرة لها. أما اذا اراد البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية، فيقوم برفع نسبة الاحتياطي الالزامي وبعد ذلك تقوم المصارف المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوافر لديها[١٠].

٣. **عمليات السوق المفتوحة Open market operationS:** وهي من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، عن طريق بيع وشراء الاصول المالية[١١]. وتبدو فاعلية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد، عن طريق زيادة الانفاق الكلي، يدخل البنك المركزي الى السوق النقدية مشترياً لبعض الأوراق والأسهم والسندات المالية، وعلى العكس من ذلك، عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي (التضخم)، فإن البنك المركزي يدخل إلى السوق النقدية كبائع لبعض الأوراق والأسهم والسندات المالية لسحب الكتلة النقدية[١٢].

أولا: مفهوم السياسة التجارية Trade Policy:

تُعد السياسة التجارية (Trade Policy) ايضا من أدوات السياسة الاقتصادية العامة فقد عرفها الكتاب الاقتصاديون على أنها (مجموعة من الوسائل والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق غايات وأهداف محددة، أو هي موقف البلدان إزاء العلاقات الإقتصادية التي يؤسسها الأفراد من خلال صفتهم الشخصية أو كشركات المقيمين على أرضها مع

أفراد أو شركات المقيمين في الخارج)[١٣]. كما تعرف ايضاً على أنها (مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات التصدير والاستيراد مع الخارج)[١٤].

ثالثاً: أدوات السياسة التجارية Trade policy tools:

تكمن فاعلية السياسة التجارية لتحقيق الأهداف التي ترنو إليها من خلال مجموعة من الوسائل التي تستخدمها حسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد في الدولة، ويمكن تمثيل تلك الوسائل في النقاط الآتية:

١. **الضرائب الكمركية Customs tax:** تعد تاريخياً التعريفة الكمركية من اكثر و أقدم أدوات السياسة التجارية أهمية وقد تم استخدامها تقليديا بإعتبارها مصدراً من مصادر دخل الحكومة، على سبيل المثال جمعت الولايات المتحدة الأمريكية معظم إيراداتها من الرسوم الكمركية، وكانت لتحقيق هدفين الأول يتمثل بتوفير الأيرادات والثاني توفير حماية خاصة للصناعات المحلية وهي تعد تعريفة تفرض على السلع والخدمات التجارية عبر الحدود القومية[١٥].

٢. **إعانات التصدير Export subsidies:** وهي الأداة الاخرى من أدوات السياسة التجارية التي تقوم السلطة الاقتصادية باستخدامها من خلال التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلعة محليا ودولياً عن طريق تقليل الكلف الحدية بالنسبة للمنتج المحلي بهدف التشجيع على الزيادة في انتاجها، وقد يتخذ ذلك شكل الإعفاءات الضريبية لصناعة معينة أو اعطائها مبالغ نقدية مباشرة لكي تصبح أسعارها اكثر حيوية على التنافس سواء في السوق الدولية أو في السوق المحلية، مثال على ذلك قد تقوم الدولة بإعطاء إعانة مقدارها (4) دولار على كل تلفون تنتجه شركة الصناعات الإلكترونية[١٦].

٣. **الإغراق Dumping:** يمثل الإغراق أحدى الوسائل التي تنتهجها الدولة أو المشاريع الاحتكارية للتفريق بين الأسعار السائدة في الخارج وتلك السائدة في الداخل حيث تكون الأسعار السائدة في الخارج منخفضة مقارنة بالسعر الداخلي للسلعة زائد نفقات النقل وغيرها من النفقات التي ترتبط بانتقال السلعة من السوق المحلية الى السوق الأجنبية، إذ يمكن التفريق من حيث مدة بقائه الى ثلاث اصناف وهي : الإغراق العارض والذي يوضح بظروف الحالات الطارئة، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة مستمرة تستند الى وجود احتكار في السوق المحلية الذي يتمتع بالحماية[١٧].

المحور الثاني: الاطار النظري لظاهرة الفقر:

أولاً: تعريف الفقر لغة Defining poverty as a language:

١. المفهوم اللغوي للفقر: الفَقر، الفُقر ضد الغنى مثل الضّعف، وقيل الفقير أفضل حالاً من المسكين، وجاء في قوله تعالى ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين))[١٨]، وقد سئل أبو العباس عن الفقير في هذا النص الكريم فقال: الفقير هو الذي له ما يأكل، أي بمعنى حد الكفاف، أما المسكين فهو الذي لا شيء له. وقيل الفقير سمي فقيراً لزمانه تصيبه مع حاجة تمنعه التقلب في الكسب على نفسه[١٩].

وخلاصة القول إن الفقير هو الذي يستطيع أن يوفر ما يأكله ولكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه على كل حال وهو بالتأكيد أحسن حالاً من المسكين.

ثانياً: تعريف الفقر اصطلاحاً Defining poverty idiomatically:

تعددت وتنوعت مفاهيم الفقر، وذلك لأنه يمثل ظاهرة معقدة، وصعبة التفسير، لما لها من أبعاد متنوعة ومتعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية. وسنتطرق الى مجموعة من المفاهيم التي فسرت مفهوم الفقر من خلال التعريفات التي سنستعرض البعض منها، وكما يأتي:

١. لقد عرف البنك الدولي الفقر على أنه عيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي يعدها الأغنياء أمراً مسلماً به، وكثيراً ما يحتاج إلى ما يكفي من الرعاية الصحية والأكل والمأوى والغذاء والتعليم، مما يمنعهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما إنهم معرضون للإصابة بالأمراض والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية، وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة والقوة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم[٢٠].

٢. ويعرف كل من أنان وهاريس الفقر على انه مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية والى وضع يتسم بالحرمان من موارد وقدرات ضرورية لحياة لائقة[٢١].

المحور الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتجارية ومعامل جيني:

أولاً: توصيف النموذج القياسي:

يتناول البحث تأثير السياسات المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة ب(النفقات العامة PE، التضخم INF، الانكشاف الاقتصادي EE) كمتغيرات مستقلة وتأثيرها في معدلات الفقر (GC) كمتغير تابع، وتحدد الصيغة العامة للنموذج وفق المعادلة الآتية:

$$GC= f(PE, INF, EE) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta GC_t = C + \sum_{t-1}^{n} \propto_1 GC_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \propto_2 PE_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \propto_3 INF_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \propto_4 EE_{t-1} + \beta_1 GC + \beta_2 PE + \beta_3 INF + \beta_4 EE + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

إذ أن:

GC: معدلات الفقر (معامل جيني).

PE: النفقات العامة.

INF: التضخم.

EE: الانكشاف الاقتصادي.

Δ: الفرق الأول للمتغير.

C: الحد الثابت.

N: الحد الأعلى لمدة الابطاء المثلى.

$\propto_1$ ، $\propto_2$ ، $\propto_3$ ، $\propto_4$: الميل (slope) في الاجل القصير.

β_1، β_2، β_3، β_4: الميل (slope) في الاجل الطويل.

μ_t :حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: تحديد بيانات النموذج:

جرى استعمال بيانات معامل جيني كمؤشر لمعدلات الفقر في العراق (LnGC) ومعدل التضخم (LnINF)، والنفقات العامة (LnPE) والانكشاف الاقتصادي (LnEE) بمليارات الدنانير العراقية وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧، وقد تم تحويل السلاسل الزمنية للمتغيرات من سنوية إلى فصلية (ربع سنوية) للمدة (2O19.Q4-1990.Q1) باستعمال طريقة (Litterman) وقد تم أخذ

صيغة اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (120) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني (1).

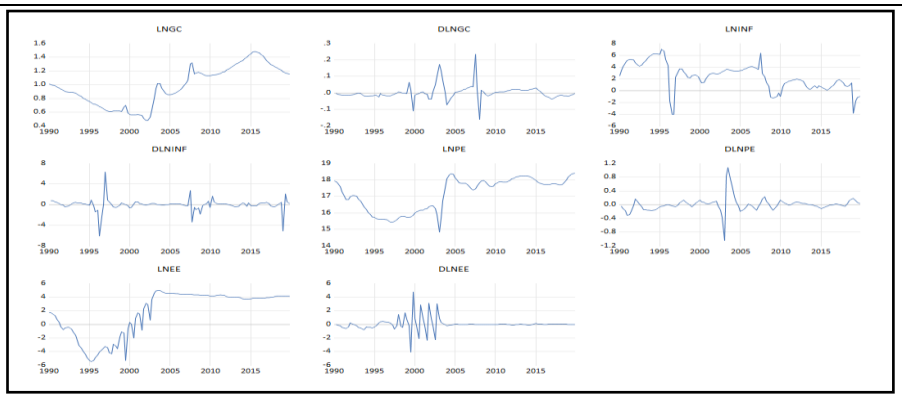

الشكل (1) معدلات الفقر (LnGC) والتضخم (LnINF) والنفقات العامة (LnPE) والانكشاف الاقتصادي (LnEE) في العراق للمدة (2019Q4-1990Q1)

المصدر: الشكل من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة للنموذج:

يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه وان من أبرز هذه الاختبارات هما (اختبار ديكي، فولر الموسع ADF واختبار فيأتيبس، بيرون PP)، إن سكون السلسلة الزمنية يعني أن وسطها الحسابي وتباينها وتغايرها ثابتة عبر الزمن وبذلك تكون السلسلة الزمنية ساكنة عندما تتحقق الشروط الثلاثة الأنفة الذكر؛ ليتم تجنب ظاهرة الانحدار الزائف، يبين الجدول (1) ان جميع السلاسل الزمنية ساكنة (Stationarity) عند الفرق الاول[I(1)]، ويستدل على ذلك بواسطة القيمة الإحصائية لاختبار (T) ولكلا الاختبارين (PP،ADF) أكبر من الجدولية، فضلاً عن ذلك ان قيمة (P-Value) ولكليهما أقل من (5%) مما يعني رفض الفرض العدمي بعدم سكون السلاسل الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول [I(1)].

الجدول (1) اختبار (PP،ADF) للنموذج الأول

اختبارات جذر الوحدة:								
	عند المستوى* (Level)				عند الفرق الأول			
الاختبارات / المتغيرات	ADF		PP		ADF		PP	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
LnGE	-1.258	0.647	-1.027	0.742	-6.443	0.000	-6.415	0.000
LnINF	-2.637	0.088	-2.770	0.066	-9.723	0.000	-11.029	0.000
LnPE	-1.969	0.300	-1.439	0.561	-6.441	0.000	-5.212	0.000
LnEE	-1.123	0.705	-1.230	0.660	-3.821	0.004	-13.631	0.000

الملحوظات: * يتضمن النموذج عند المستوى حد التقاطع (Intercept)، وكذلك عند الفرق الأول.

المصدر: الجدول من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

رابعاً: اختبار (F-Bounds Test) للتكامل المشترك:

يوضح الجدول (2) أن هنالك علاقة طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المبحوثة، إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار (F-Bounds Test) المحتسبة هي أكبر من جميع الحدود العليا للقيم الجدولية ولمختلف مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، الأمر الذي يعني

رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المبحوثة آنفة الذكر.

الجدول (2) اختبار (F) للحدود للنموذج الأول

F-Bounds Test	Asymptotic: n=1000							
	%10		%5		%2.5		%1	
	Max	Min	Max	Min	Max	Min	Max	Min
10.60117	3.2	2.37	3.67	2.79	4.08	3.15	4.66	3.65
	Finite Sample: n=٥٠							
	%10		%5		%1			
	Max	Min	Max	Min	Max	Min		
	3.312	2.474	3.838	2.92	5.044	3.908		

المصدر: الجدول من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

خامساً: اختبارات جودة النموذج:

الجدول (3) اختبارات جودة تقدير النموذج ARDL الأول

الاختبار	قيمة الاختبار
Breusch-Godfrey: Obs*R-squared Prob. Chi-Square	 1.587893 0.4521
Breusch-Pagan-Godfrey: Obs*R-squared Prob. Chi-Square	 10.69149 0.7101
Jarque-Bera: Probability	1116.935 0.000
Ramsey RESET Test: F-statistic Probability	 0.935651 0.3357
R-squared	0.515251
Adjusted R-squared	0.448058
F-statistic Prob (F-statistic)	7.668235 0.000000

المصدر: الجدول من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

يظهر الجدول (3) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يؤكدها اختبار (Breusch-Godfrey) إذ تبلغ القيمة الإحصائية لـ(Prob. Chi-Square) (0.4521)، هي أكبر من (5%) وبالآتي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل أي إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، ويظهر من الجدول عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) في البواقي من خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) إذ إن القيمة الإحصائية (Prob. Chi-Square) هي (0.7101) وهي أكبر من (5%)، الأمر الذي يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل أي ثبات التباين عبر الزمن، في حين أن البواقي موزعة توزيعاً غير طبيعياً، إذ تثبت قيمة (Probability) لاختبار (Jarque-Bera) والبالغة (0.000) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، كما ويوضح اختبار (Ramsey RESET) ان النموذج المقدر جيد التوصيف إذ تبلغ قيمة إحصائية (F) (0.9357) والقيمة الإحصائية لـ(P-Value) هي (0.3357) وهي أكبر من (5%) الامر الذي

يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف، كما وتفسر المتغيرات المستقلة (51.53%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، كما ويعد النموذج المقدر معنوياً ككل، إذ إن قيمة اختبار إحصائية (F) المحتسبة أكبر من الجدولية فضلاً عن كون قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، فضلاً عن ذلك إن معلمات النموذج مستقرة (Stable) إذ يبين اختباري (CUSUM & CUSUM- squared) ان خط التقدير يقع بين حدي الثقة مما يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل.

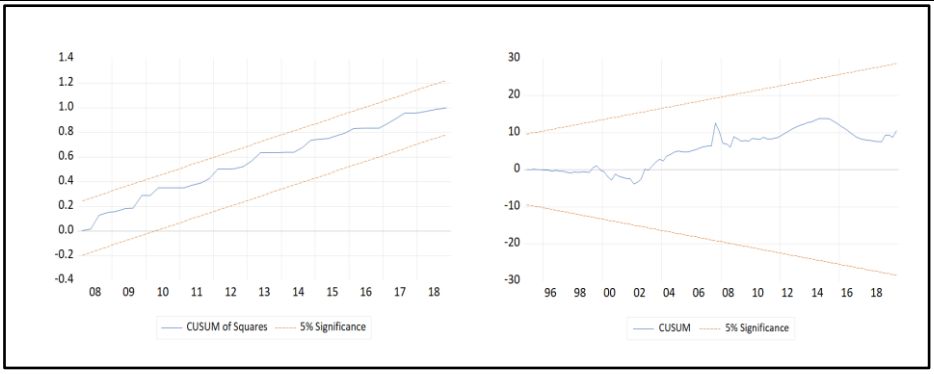

الشكل (2) اختباري CUSUM & CUSUM-Squared لنموذج ARDL الأول

المصدر: الشكل من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

سادساً: تقدير نموذج ARDL:

١. التفسير الاحصائي لنموذج ARDL:

يوضح الجدول (4) أن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً في الاجل الطويل، إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية، فضلاً عن إن قيمة (P-Value) أقل من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، فعند زيادة النفقات العامة (LNPE) بنسبة (1%) ستؤدي لانخفاض معدلات الفقر في العراق (LNGC) بنسبة (0.27%)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النموذج، وعند زيادة التضخم (LNINF) بنسبة (1%) سيؤدي لزيادة معدلات الفقر في العراق (LNGC) بنسبة (0.03%)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النموذج، فضلاً عن ان حصول زيادة في الانكشاف الاقتصادي (LNEE) بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة معدلات الفقر في العراق (LNGC) بنسبة (0.11%)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النموذج، وإن حصول أي اختلال في هذه العلاقة بالأجل القصير عن التوازن في الاجل الطويل فإن نموذج تصحيح الخطأ سيعيد التوازن وبسرعة (-0.4003) فصلياً، مما يعني إن (40.03%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي.

الجدول (4) نتائج تقدير نموذج ARDL الأول

ARDL Model				
Dependent Variable: D(LNMSC)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D(LNGC(-1))	0.549439	0.090982	6.038985	0.0000
D(LNGC(-2))	-0.275417	0.103476	-2.661656	0.0090
D(LNGC(-3))	0.325727	0.093456	3.485353	0.0007
D(LNPE)	-0.045979	0.019771	-2.325544	0.0220
D(LNPE(-1))	-0.033565	0.021929	-1.530632	0.1290
D(LNPE(-2))	-0.026834	0.017640	-1.521158	0.1313
D(LNINF)	0.007355	0.002700	2.724019	0.0076
D(LNINF(-1))	0.000837	0.002670	0.313508	0.7545
D(LNINF(-2))	-0.001934	0.002708	-0.714268	0.4767
D(LNINF(-3))	0.006236	0.002814	2.215920	0.0289
D(LNEE)	0.006059	0.003904	1.551830	0.1238
D(LNEE(-1))	0.016908	0.003947	4.283334	0.0000
D(LNEE(-2))	0.009520	0.004348	2.189583	0.0309
D(LNEE(-3))	0.012049	0.004333	2.780873	0.0065
C	0.000858	0.002919	0.293927	0.7694
CointEq(-1)	-0.400251	0.053918	-7.423282	0.0000
Long-run estimates				
D(LNPE)	-0.265777	0.103595	-2.565533	0.0118
D(LNINF)	0.031214	0.015094	2.068022	0.0412
D(LNEE)	0.111271	0.041247	2.697698	0.0082
C	0.002143	0.007292	0.293930	0.7694

المصدر: الجدول من عمل الباحثان استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

٢. التفسير الاقتصادي لنموذج ARDL:

تشير نتائج النموذج الى وجود علاقة عكسية بين السياسة المالية وبين معدلات الفقر في العراق ووجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والتجارية وبين معدلات الفقر في العراق، إذ تعد السياسة المالية هي الأكثر فاعلية من بين السياسات الأخرى (النقدية والتجارية) بسبب مرونتها المرتفعة نسبياً عنهما وان تأثير السياسة المالية عكسي في معدلات الفقر فعند زيادة النفقات العامة بنسبة معينة سيؤدي ذلك لانخفاض معدلات الفقر بحوالي (27%) من تلك النسبة؛ وهذا الامر ناجم عن نمط الانفاق الحكومي والذي يركز على خلق وظائف في القطاع العام او خلق وظائف للقطاع الخاص عبر النفقات الاستثمارية الامر الذي يؤدي لزيادة القوة الشرائية للأفراد وبالآتي تخفيض معدلات الفقر ويحصل العكس في حالة انخفاض النفقات العامة والناجم عادة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية الامر الذي يخفض من الإيرادات النفطية فالعامة ثم الى النفقات العامة لينعكس على معدلات الفقر في النهاية.

كما وتظهر النتائج وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية وبين معدلات الفقر في العراق إلا انها تعد منخفضة الفاعليةً في التأثير بمعدلات الفقر في العراق بسبب انخفاض المرونة، فعند زيادة التضخم بنسبة معينة سيؤدي لزيادة معدلات الفقر بنسبة (3%) من تلك النسبة؛ وهذا الامر يعود لتعدد مصادر الدخل لدى فئة محدودي الدخل (موظفي القطاع العام) بين القطاعين العام والخاص، إضافة لذلك فان العاملين في القطاع الخاص هم الفئة الأكثر تكييفاً لتلقي صدمات التضخم بسبب اعتمادهم على الدولرة عند حصول أي اختلال في معدلات التضخم.

وتبين النتائج وجود علاقة طردية بين السياسة التجارية وبين معدلات الفقر في العراق، فعند زيادة الانكشاف الاقتصادي بنسبة معينة سيؤدي لزيادة معدلات الفقر بنسبة (11%) من تلك النسبة؛ إذ يعمل زيادة الانكشاف الاقتصادي على ادخال المزيد من السلع المستوردة المنخفضة التكلفة مقارنةً بالسلع المحلية المتخلفة تكنولوجياً وبالآتي تكون تكاليفها أعلى نسبياً مقارنة بالسلع المستوردة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. من الناحية النظرية اقتصادياً توجد علاقة تبادلية بين سياسات الاقتصاد الكلي وبين ظاهرة الفقر.
٢. أن ظاهرة الفقر تتأثر بعمل وأداء كل سياسة من سياسات الاقتصاد الكلي، فكلما كانت سياسات الاقتصاد الكلي أكثر فاعلية دون أي عقبات تقف أمام عملها، كلما أدى ذلك الى تضييق فجوة الفقر ومن ثم القضاء على الفقر، والعكس صحيح.
٣. ان اعتماد العراق بصورة أساسية على قطاع النفط لتمويل النفقات العامة، واهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، أدى ذلك الى تعميق ظاهرة البطالة ومن ثم تزايد معدلات الفقر في العراق، أذ نتج عن ذلك ضعف مساهمة تلك القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض إعداد العاملين في القطاعات المشار إليها.

كما تم التوصل إلى النتائج الآتية من خلال التطبيق القياسي للدراسة:

١. وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين غالبية متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية المبحوثة وبين الفقر في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩).
٢. تعد السياسة المالية ذات فاعلية عالية من بين السياسات الاقتصادية الكلية، بسبب مرونتها المرتفعة نسبياً، وان تأثير السياسة المالية عكسي في معدلات الفقر فعند زيادة النفقات العامة بنسبة معينة سيؤدي ذلك لانخفاض معدلات الفقر بحوالي (27%) من تلك النسبة؛ وهذا الامر ناجم عن نمط الانفاق الحكومي والذي يركز على خلق وظائف في القطاع العام او خلق وظائف للقطاع الخاص عبر النفقات الاستثمارية الامر الذي يؤدي لزيادة القوة الشرائية للأفراد.
٣. وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية وبين الفقر في العراق، إلا انها تعد منخفضة الفاعليةً في التأثير بمعدلات الفقر في العراق بسبب انخفاض المرونة، فعند زيادة التضخم بنسبة معينة سيؤدي لزيادة معدلات الفقر بنسبة (3%) من تلك النسبة؛ وهذا الامر يعود لتعدد مصادر الدخل لدى فئة محدودي الدخل (موظفي القطاع العام) بين القطاع العام والخاص.
٤. وجود علاقة طردية بين السياسة التجارية وبين معدلات الفقر في العراق، فعند زيادة الانكشاف الاقتصادي بنسبة معينة سيؤدي لزيادة معدلات الفقر بنسبة (11%) من تلك النسبة؛ إذ يعمل زيادة الانكشاف الاقتصادي على ادخال المزيد من السلع المستوردة المنخفضة التكلفة مقارنةً بالسلع المحلية المتخلفة تكنولوجياً وبالآتي تكون تكاليفها اعلى نسبياً مقارنة بالسلع المستوردة.

ثانياً: التوصيات:

١. زيادة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للعراق لكونها تخلق كثيراً من الوظائف للقطاع الخاص لكونه مرتبطاً بشكل مباشر بالإنفاق الحكومي، ويكون للأنفاق الاستثماري الحكومي آثار مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل المزيد من الايدي العاملة

وفرص عمل أكثر، مما يزيد من احتمالية تحسن المستوى المعاشي لعدد من الأفراد في المجتمع وعلى نحو يقوض من الفقر فيه.

٢. المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لان تغيير سعر الصرف عند حصول الصدمات النفطية سيعمل على فقدان الأفراد ثقتهم بالدينار والتحول نحو الدولرة، فضلاً عن زيادة التوقعات التضخمية، ومن ثم تآكل دخول الطبقات المتوسطة والفقيرة بفعل التضخم وخاصة فئة محدودي الدخل.

٣. السعي الحقيقي الى تنويع هيكل الصادرات عن طريق آليات و استراتيجيات اقتصادية فاعلة تلائم بيئة الاقتصاد العراقي، و على نحو يقلل من الاعتماد على النفط ، الذي بقي لسنوات عدة يشكل مكوناً مهما في الهيكل المذكور، إذ أن هذا الاجراء يضمن استدامة تحقق الزيادة في عوائد الصادرات، التي تعد مهمة في كل من: دعم الاستثمارات التنموية، وتنشيط الاقتصاد العراقي، وبما يسهم في تحسين المستوى المعاشي، والتخفيف من تداعيات الفقر فيه.

قائمة المصادر:

١. محمد طاقة وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
٢. عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٢.
٣. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٤. رائد ناجي احمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، شركة العاتق لصناعة الكتب، القاهرة، لم يتم ذكر سنة النشر.
٥. سامر عبدالهادي وآخرون، مبادى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
٦. عبدالوهاب امين وزكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣.
٧. محمود محمد الداغر، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨.
٨. محمد احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، ٢٠١٢.
٩. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥.
١٠. حسام علي داود، مصدر سبق ذكره.
١١. متوفر على شبكة النت: www.springer.com.
١٢. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١١.
١٣. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.
١٤. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الأقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
15. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld & Marc J. Melitz, International Economics, Ninth Edition, Addison-Wesley, USA, 2012.
١٦. هجير عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
١٧. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٨. سورة التوبة، الآية ٦٠.
١٩. عبدالرحمن سيف سردار، إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٢٠. البنك الدولي، تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقراء، واشنطن، ٢٠٠٠.
٢١. وسن عبدالرزاق حسن، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر.